

The Dubai Incident - 1910 "Historical Study in Light of British Documents"

*Thabet Al Omari **

ABSTRACT

The present study aims at investigating the incident of Dubai which took place on 24/10/1910. This incident was caused by British officers and soldiers who searched two houses owned by Thani bin Khalifah and Ahmed bin Dalmuk. The search revealed some weapons and ammunition which were located beneath the one house. An armed struggle between the two parties occurred; four Britons and thirty-seven local citizens were killed. Accordingly, the British Government in the Persian Gulf region held Shaikh Butti bin Suheil responsible for the incident and sent him an ultimatum including several demands to be fulfilled within 48 hours; the most important of which was erecting a tide pole in the Dubai port, a fine payment of 50 thousand Rupees, handing over 400 rifles, establishing a post office and a telegraph station, and finally accepting the appointment of a British Political Agent in Dubai. The study concludes that the British officials utilized the incident to give privilege to the British Government to take control over the Emirate of Dubai and the adjacent Emirate of the Coastline despite the fact that Shaikh Butti bin Suheil had already accepted the conditions of the ultimatum and started implementing most of it.

Keywords: The Dubai Incident-1910; the British Government; Shaikh Butti bin Suheil; Percy Cox; Ultimatum

* Yarmouk University.

Received on 21/6/2020 and Accepted for Publication on 4/4/2020.

حادث دبي 1910 "دراسة تاريخية في ضوء الوثائق البريطانية"

ثابت العمري *

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة حادث دبي الذي وقع في 1910/10/24، والناجم عن قيام الضباط والجنود البريطانيين بتفتيش منزلين تعود ملكيتهما إلى ثاني بن خلف، وأحمد بن دلمك. ولقد أدت عملية البحث والتفتيش عن الأسلحة والذخيرة المخبأة حسب اعتقادهم في المنزلين إلى حدوث اشتباك مسلح بين الطرفين أسفر عن مقتل أربعة من البريطانيين، و37 شخصاً من سكان دبي. وقد حمل موظفو الحكومة البريطانية في منطقة الخليج العربي الشيخ بطي بن سهيل حاكم دبي مسؤولية الحادث، ووجهوا له إنذاراً يحوي مجموعة من المطالب لتنفيذها خلال 48 ساعة من تاريخ صدوره، وكان من أهمها نصب سارية للمد والجزر في ميناء دبي، ودفع غرامة مالية قيمتها 50 ألف روبية، وتسليم 400 بندقية، وإنشاء مكتب للبريد، ومحطة برق لاسلكية، وأخيراً القبول بتعيين وكيل سياسي بريطاني في دبي. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها حرص المسؤولين البريطانيين على استغلال الحادث في دفع الحكومة البريطانية إلى إحكام سيطرتها وقبضتها على إمارة دبي، وإمارات الساحل المجاورة على الرغم من قبول الشيخ بطي بن سهيل بشروط الإنذار، وتنفيذ معظم ما جاء فيه من مطالب.

الكلمات الدالة: حادث دبي 1910، الشيخ بطي بن سهيل، بيرسي كوكس، الحكومة البريطانية، الإنذار.

المقدمة

عُدَّ أمن الهند والمستعمرات البريطانية في قارة آسيا أحد أبرز القضايا فيما وراء البحار التي أثارت الحكومة البريطانية منذ تأسيس شركة الهند الشرقية في عام 1600م، وحتى استقلال الدول والبلدان التي كانت تحت استعمارها أو حمايتها. (سنو، 1998، ص1).

ولقد ارتبط أمن الهند والمستعمرات بتحقيق الأمن في منطقة الخليج العربي التي كانت تُعدُّ حلقةً أساسية في الوصول إلى تلك المناطق، وفي سبيل تحقيق مصالحها في المنطقة كافحت الحكومة البريطانية الاعتداءات التي كانت تتعرض لها سفنها وبواخرها في البحار والمحيطات، وكذلك محاربة ومنع تجارة الرقيق، والتجارة غير المشروعة التي كانت في جُلِّها تعتمد على تهريب الأسلحة والذخائر. وحتى تحقق هذه المصالح عقدت عدة اتفاقيات مع معظم شيوخ سواحل الخليج العربي وبلدانه الزمتهم فيها بالمحافظة على الأمن والامتناع عن تجارة الرقيق، والاعتداءات على السفن، وتهريب الأسلحة والاتجار فيها. (سنو، 1998، جميع الصفحات). أدى التوسع والتواجد العثماني على طول الساحل، ومحاولة تأكيد الدولة العثمانية سيطرتها على المنطقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى إزعاج الحكومة البريطانية؛ لأنه مثَّل تهديداً لمصالحها وشبكة اتفاقياتها، ورأت أن عدم اكتراث العثمانيين بأمن المنطقة والملاحة والتجارة فيها يقتضي منها أن تأخذ على عاتقها تحقيق تلك المهمة، كما سعت إلى توسيع نطاق نفوذها، وخاصة مع التهديد المتمثل بازدياد النفوذ الألماني والفرنسي والروسي في المنطقة، وحتى أنها أجبرت بعض شيوخ المنطقة على عقد اتفاقيات أجبرت فيها الشيوخ بعدم السماح لأية إمارة أو مشيخة بعقد أي اتفاقية تمنح فيها أية امتيازات لأي دولة أخرى إلا بموافقة الحكومة البريطانية. (انسكوب، 2018، ص16 وما بعد).

كانت مشيخات وإمارات الخليج العربي تتبع في مسؤولياتها إلى حكومة الهند التي كان يرأسها نائب الملك (The Viceroy)، وتتبع مسؤولية أمن السواحل والملاحة والتجارة إلى القائد البحري العام، وهو قائد الأسطول البريطاني لجزر الهند الشرقية (The Naval Commander – in – chief, East Indies)، ويُعد المقيم السياسي (The Political Resident) في الخليج العربي الذي كان يُقيم في مدينة بوشهر (Bushire) الإيرانية المسؤول الأول عن المصالح البريطانية في منطقة الخليج العربي وإيران،

* جامعة اليرموك. تاريخ استلام البحث 2020/6/21، وتاريخ قبوله 2021/4/4.

ويخضع لسلطته عددٌ من الوكلاء السياسيين (Political Agents) الذين كانوا يقيمون في بعض إمارات وبلدان الخليج، وكان الوكيل المحلي أو وكيل المقيمة (Residency Agent) في إمارة الشارقة هو المسؤول عن إمارات الساحل العُماني أو إمارات الساحل المتصالح، التي تعرف اليوم باسم دولة الإمارات العربية المتحدة.

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها لحادث دبي في عام 1910 الذي عُدَّ تدخلًا عسكريًا مباشرًا، وانتهاكًا لسيادة إحدى إمارات الساحل المتصالح في بداية القرن العشرين، الذي جاء خارج إطار ما كانت تدّعيه الحكومة البريطانية من أن سياستها لا تقوم على التدخل المباشر بالشؤون الداخلية لإمارات الساحل؛ وحيث أظهر الحادث أن موظفي الحكومة البريطانية حاولوا استغلال الحادث من أجل تقوية النفوذ والهيمنة البريطانية في تلك الإمارات على نحو خاص، والخليج العربي على نحو عام. وأخيرًا بتعرضها إلى النتائج المجحفة التي تعرضت لها إمارة دبي وشيخها بطي بن سهيل آل مكتوم (1906 – 1912) من جراء ذلك الحادث.

اعتمدت هذه الدراسة على منهج البحث التاريخي في تقديم عرض شامل ومفصل عن الأحداث التي رافقت حادث دبي، والنتائج التي تمخضت عنه، وهو الأمر الذي تطلب الرجوع إلى الوثائق البريطانية حصرا لأنها وفرت مادة علمية غزيرة عن الحادث، وذلك في الوقت الذي لم تُشر له المصادر والمراجع العربية حسب تقصي الباحث إلا بنزر قليل لا يكاد أن يذكر. وعلى هذا الأساس عمد الباحث إلى قراءة هذه الوثائق قراءةً دقيقةً ومتأنيةً، وتحليل المعلومات والحقائق التاريخية التي وردت فيها، ثم إجراء مقارنة موضوعية لما ورد في مضامينها، وخاصة أنها احتوت على برقيات ورسائل وتقارير عن الحادث من الجانب البريطاني من جهة، ومن الجانب المتعلق بشيخ دبي ورعاياه من جهة أخرى، وكل ذلك بهدف تقديم دراسة شاملة ومتكاملة عن موضوع الدراسة.

كان من أهم الوثائق التي استندت عليها الدراسة سجلات دبي (Records of Dubai 1761 – 1960, Vol.:2)، وسجلات الإمارات (Records of The Emirates 1820 – 1958, Vol.: 6)، وضمت كذلك وثائق سجلات مكتب الهند (India Office Records) التي جاءت في ملف (IOR/R/15/1/235)، ونشرتها مكتبة قطر الرقمية.

مجريات الحادث

بدأت مجريات حادث دبي وكما رواها القبطان ج. د. ديك (J.D. Dick) قائد السفينة البحرية البريطانية هياسنيث (Hyacinth) - وهي السفينة التي كانت تشرف على القوارب التابعة للأسطول البريطاني في منطقة الخليج العربي - مع وصول السفينة في مساء يوم الجمعة الموافق 1910/12/23 لزيارة القارب بيناكو (Pinnaco) التابع لها، وكان يرسو في شواطئ دبي، وقد جاءت السفينة هياسنيث إلى شاطئ دبي بناءً على رسالة أرسلها الضابط البريطاني سيرل نوكنس (Cyrill J. Noakes) قبل مدة زمنية قصيرة من زمن الحادث ذكر فيها أن أسلحة مخبأة أو مخفية في أحد المنازل في بلدة دبي، وأنه في يوم الثلاثاء الموافق 1910/12/20 دعا الضابط نوكنس الشيخ بطي بن سهيل لتفتيش ذلك المنزل شخصيًا، ولكن الشيخ تردد، وحاول أن يضع عراقيل أمام ذلك، وبعد تأخر لمدة أكثر من ساعتين ذهب الشيخ إلى المنزل برفقة الضابط نوكنس لتفتيشه، ثم دخل الشيخ بطي لتفتيش المنزل، وبقي نوكنس خارج البيت ينتظر النتيجة. وبعد أن فتش الشيخ المنزل أرسل له خبرًا بأن المنزل قد تم تفتيشه، ولكنه لم يتمكن من إيجاد أي شيء بداخله. (Records of Dubai (R.D.), 24/12/1910, P. 108)

وصلت معلومات أخرى إلى نوكنس تفيد بأن الأسلحة قد تم نقلها أو تحريكها إلى مكان آخر، وأن أحد الرقيق واسمة سلطان قد أعلمهم بمكان الإخفاء الجديد، ومعلومات أخرى أشارت إلى أن الأسلحة قد أودعت في بيت شخص اسمه أحمد، كما نقل لهم تاجر عربي كان قد هاجر مؤخرًا من دبي إلى عجمان بأن أسلحة قد أخفيت في دبي، وقد اعتبر نوكنس أن هذا الأمر دلالة واضحة على أن الشيخ رغم كل التحذيرات الأخيرة ضد تهريب الأسلحة لم يرق بأية خطوات جدية لتنفيذ تعهداته حسب المعاهدة التي وقع عليها مع شيوخ الإمارات الأخرى في عام 1853 مع الحكومة البريطانية. (R.D., 24/12/1910, P. 109)

بناءً على المعلومات السابقة قرر القبطان ديك، وسواء بمساعدة الشيخ أم عدم مساعدته، ورغم ما قد تحمله العملية من مخاطر أن يقوم بواجبه في تنفيذ تعليمات الحكومة البريطانية في التصدي لعمليات تهريب الأسلحة، وإيجاد تلك الأسلحة المخبأة. وعلى هذا الأساس نزل القبطان ورفيقه المسلح في مساء يوم 1910/12/23 على شاطئ دبي، مع الترتيب لإعلام الشيخ لمصاحبته، ولكن دون إعطائه أية معلومات سابقة عن الهدف؛ حيث أرسل الضابط نوكنس رسالة إلى الشيخ بطي بن سهيل يطلب فيها أن يقابله في الساعة السادسة والربع من صباح يوم السبت الموافق 1910/12/24 (R.D., 24/12/1910, P. 109).

غادر القبطان ديك السفينة في الساعة الخامسة والنصف صباحًا برفقة قوة مكونة من خمسة ضباط و 97 جنديًا، ثم وصلت إلى بيت الشيخ في الساعة السادسة إلا ربع، وفور وصول القبطان ديك أخبره الضابط نوكنس بأنه كان في بيت الشيخ منذ الساعة

الخامسة صباحاً، وأنه لم يرَ الشيخ، وأنه قابل والده الذي قال له بأن الشيخ سوف لن يقابله، وأمام هذا الوضع قرر الرائد ديك أن يقوم بعملية البحث والتفتيش عن الأسلحة المخبأة دون حضور الشيخ شخصياً. (R.D., 24/12/1910, P. 109, 110, and 118)

توجه الرائد ديك مع قوته العسكرية إلى المنزل المحدد والمشتبه به، وهو منزل ثاني بن خلف، وبعد الحفر في أرضية المنزل تبين اكتشاف بعض الأسلحة القديمة المدفونة فيه، وبعدها تقدم لتفتيش البيت الثاني، وهو منزل الشيخ أحمد بن دلمك، وكان ذلك بعد أن ترك الرائد هيريوت (Heriot) والضابط نوكنس لإكمال عملية البحث والتفتيش ثم العودة إلى الشاطئ بعد الانتهاء من العملية، وبمجرد الوصول إلى منزل أحمد أطلق رجل من على سطح المنزل رصاصة تجاههم ثم الرد عليها بالمثل، وعند دخول المنزل كان صاحبه في فناء المنزل؛ حيث أمر أتباعه بعدم إطلاق النيران، وهو ما أتاح الفرصة لتفتيش البيت الذي كان يتضمن بيوتاً أخرى متصلة مع ساحتين أو فناءين واسعين، وفي أثناء التفتيش وصل الشيخ بطي برفقة 12 رجلاً من أتباعه في الساعة الثامنة صباحاً، كما تجمهر عدد كبير من السكان على صوت النيران التي تم إطلاقها منذ البداية. (R.D., 24/12/1910, P. 110, 111)

كان الضابط آدم (Adam) مرافقاً للرائد ديك في مدامه منزل أحمد بن دلمك، وقد تعرّض هو وجنوده إلى إطلاق النيران من الجموع المحتشدة خارج المنزل والمساكن المجاورة له، مما دفع آدم إلى إطلاق قذيفتين مدفعتين لإنهاء الهجوم، وبعد توقف النيران سحب الرائد ديك الضابط آدم وفريقه إلى داخل ساحة منزل أحمد لتأمين الحماية لهم، كما طلب من الشيخ بطي في الساعة 8.45 صباحاً أن يتدخل لوقف الهجوم عليهم، وفعلاً أرسل الشيخ مبعوثين إلى المنطقة المجاورة للقيام بهذه المهمة، ولكن إطلاق النيران استمر وعلى نحو متقطع إلى أن تم سماع صوت القنابل الثقيلة التي أطلقتها السفينة الراسية على شاطئ دبي ردّاً على مصادر النيران، وهو الأمر الذي أدى إلى توقف النيران على نحو نهائي في تمام الساعة العاشرة صباحاً، الذي قد يكون سببه إما نجاح مبعوثي الشيخ في مهمتهم أو بسبب ما قامت به مدفعية السفينة (R.D., 24/12/1910, P.111)

تعرّض أيضاً الرائد هيريوت وفريقه بعد أن غادر بيت خليفة بعد سماعه لأصوات النيران الصادرة عن منزل أحمد للهجوم في أثناء مسيرهم إلى الشاطئ من قبل السكان الذين قاموا بإطلاق النيران عليهم، وهو الأمر الذي دعا الرائد ديك أن يرسل له بالبقاء هو وجنوده في مواقعهم، وعدم القدوم إليه حتى لا يتعرضوا إلى مزيد من الاعتداءات والخسائر من قبل السكان، ولإبقاء الضغط على الشيخ لاستخدام نفوذه وتأثيره من أجل مصلحة الجميع. ثم عرض الرائد ديك على الشيخ بطي الذهاب إلى بيته الشخصي، وفي أثناء مسيرهم إلى بيته تعرضوا مرة أخرى لإطلاق النيران، ولكن دون وقوع أية أضرار، ثم وصلا إلى بيت الشيخ في الساعة 10.40 صباحاً؛ حيث أقاموا هناك حتى الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً وبعدها غادر الرائد ديك برفقة الضابط آدم وجنودهم بصحبة الشيخ إلى السفينة التي وصلوها بأمان، ودون التعرض لإطلاق النيران. (R.D., 24/12/1910, P.112)

أسهب الرائد ديك في تقرير للحكومة البريطانية في الهند في ذكر تفاصيل دقيقة عن الحادث، والمشاركين فيها، وخاصة في إبراز الأعمال التي أجزاها فريق الرائد هيريوت في عملية الدفاع عن أنفسهم، وكيفية التصدي للنيران، وشجاعتهم وتمكنهم من الوصول إلى الشاطئ بأمان بعد مغادرتهم منزل خليفة بن ثاني بأقل الجرحى والخسائر، مع العلم أن خسائر الجانب البريطاني في الحادث قد بلغت أربعة قتلى، وتسعة جرحى، في حين بلغت خسائر الشيخ 37 قتيلاً أطلق عليهم ديك اسم الأعداء. (R.D., 24/12/1910, P. 128 and Records of Emirate (R.E.), 25/12/1910, P. 141)

تضمنت الرسائل والتقارير التي تم تداولها بين مسؤولي الحكومة البريطانية سواء في الخليج العربي أم الهند حقائق وادّعاءات حول مجريات الحادث، وكان منها ما أورده المقيم السياسي في الخليج العربي الكولونيل بيرسي كوكس (Percy Cox) في رسالته إلى سكرتير الحكومة البريطانية - وزير الخارجية لشؤون الهند - بتاريخ 1911/1/20 التي قال فيها بأن الشيخ بطي وسواء عن قصد أو عدم مبالاة لم يأخذ المسألة بجد لمنع الهجوم من قبل رعاياه على الفريق العسكري البريطاني الذي رسى في ميناء دبي، وأنه لم يتدخل إلا بعد ما رأى أن الأمور قد ذهبت بعيداً، وتحديداً عندما تمت دعوته من قبل الرائد ديك؛ حيث عمل أفضل ما يمكن عملة لإيقاف النيران، وأنه عرض نفسه على أنه قادر على أن يعمل ذلك وأكثر، وأنه كان واضحاً أنه لولا تدخله لتعرض الفريق البريطاني إلى خسائر أكبر وأثقل. (R.D., 2/1/1911, P. 130)

كما ذكر القائد البحري العام للأسطول البريطاني في جزر الهند الشرقية الأميرال إدmond سليد (Edmand J. Slade) في تقريره للاميرالية البريطانية في لندن في 1910/12/30 بأن سبب الحادث هو نمو المشاعر، وصولها إلى الذروة في العدائية تجاه الإجراءات والتدابير المفروضة على قمع وكبح تجارة الأسلحة غير المشروعة في الساحل، وأن حادث دبي كان بسبب الامتناع الشديد الناتج عن محاولة اقتحام منزلين وتفتيشهما، أما الشيخ فإنه على الرغم دعوته من قبل قائد الفريق البريطاني لحضور عملية

التفتيش قبل انطلاق العملية إلا أنه فشل، ولم يظهر إلا بعد ظهور المشكلة، وعندما أخذت الأمور طابعاً جدياً، وعلى هذا الأساس فإن الضباط البريطانيين لديهم شعوراً عاماً بأن الشيخ هو من سمح للمشكلة أن تظهر وتتطور إلى ما وصلت إليه، وذلك على الرغم من إجهاد نفسه في وقتها، وإظهار نفسه على أنه قادر على السيطرة عليها عندما يريد (R.E, 30/12/1910, p 142)

رواية الشيخ بطي بن سهيل عن الحادث

أوضح الشيخ بطي مجريات حادث دبي من خلال رسالة أرسلها إلى السيد آغا بدر (K.B. Aga Bader) نائب القنصل البريطاني في ميناء لجنة الإيراني في 1910/12/30. وفي بداية الرسالة أكد الشيخ على موقفه في تبجيل واحترام الحكومة البريطانية، وحرصه الدائم على استقبال القوارب البريطانية في مينائه بكل هدوء، ودون أن يسبب لها أي إيذاء، وبشأن الحادث ذكر أنه في ليلة 1910/12/23 رعى القبطان البريطاني مع جيشه الذي يتكون من مئة رجل أو أكثر في خمسة قوارب راغبين أو بهدف السير نحو منزل ثاني بن خلف، وفريق آخر تقدم نحو منزل الشيخ أحمد بن دلمك. وفي اللحظة التي وصلوا فيها بدأوا بذبح وقتل رجاله؛ حيث قتل منهم اثنين في منزل ثاني بن خلف، واثنين قتلوا في بيت الشيخ أحمد، وأنه في الوقت الذي كان فيه لديه مقابلة مع القبطان حول القضية فإن الجنود الذين كانوا برفقته قد ذهبوا إلى سطح منزل الشيخ أحمد، وأعطوا بعض الإشارات تبعها اهتزاز كبير في كل المدينة - يقصد دبي - كان ناتجاً عن صوت البنادق وقذائف المدفعية. وهو الأمر الذي دفعه إلى أن يذهب خارج البيت مع جنوده ورجاله؛ حيث تمكن من إيقاف الناس عن القتال وذكر أيضاً بأنه خسر 37 من رجاله إضافة إلى خمسة جرحى، وتدمير سقف بيت الشيخ أحمد. (I.O.R. R/15/1/235, 30/12/1910, P.42,43)

كما ذكر الشيخ بطي في رسالته إلى المقيم السياسي في 1911/1/4 أن سبب الحادث الذي جلب عليهم سخط الدولة البريطانية، وجعلهم يستحقون الانتقام من طرفها يعود إلى تصديق قبطان السفينة لمتريجة الذي قد يكون قد أوصى إليه بالمعلومات من تلقاء نفسه أو أنه عدو للشيخ أو أدلى بها زوراً أو بهتاناً، ثم أن القبطان صدّق تلك المعلومات دون أن يتأملها ويتحقق منها، التي بناء عليها قام بتنزيل عسكره في آخر الليل، وداهم بلدة دبي مما أدى إلى هلاك الأنفس من الطرفين. (I.O.R./R/15/1/235, 10/1/1911, P.54)

الإنذار البريطاني للشيخ بطي بن سهيل

دعى الرائد ديك في 1910/12/28 الشيخ بطي إلى ظهر السفينة هياسينث، ولكنه رفض الصعود على ظهرها إلا بعد أن حصل على تعهد مكتوب بالأمان على شخصه، وضمان عودته، وبعد حصوله على التعهد صعد على ظهر السفينة برفقة ابن عمه بطي بن راشد، والخان بهادور عبد الرازق المحمود (Khan Bahadur Abed Al - Razzaq Al - Mahmmud) وكيل المقيمة البريطانية في مدينة الشارقة، وعلى ظهر السفينة التقى الشيخ بالقائد العام للأسطول القبطان إدmond سليد، والمقيم السياسي بيرسي كوكس، ثم جرت بين الطرفين مناقشات أظهر خلالها الشيخ موقفاً متصلباً تجاه الحادث، وادّعى بأنه لم يكن متواطئاً خلال الحادث، وخاصة لأنه لم يكن لديه علم بهبوط الفريق العسكري على الشاطئ، ولأن الجنود البريطانيين هم من بادروا بإطلاق النيران وليس رعاياه، وقال أنه بمجرد أن علم بالهبوط خرج فوراً، ولكنه لم يصل إلا وقد بدأت الاشتباكات بين الطرفين. (R.D., 2/1/1911, P. 30 ; R.E., 30/12/1910, P. 124)

لم يقتنع الوفد البريطاني بوجهة نظر الشيخ، واعتبروه مسؤولاً عما جرى أنه المسؤول عن رعاياه وتصرفاتهم، وإن ما أدلى به يخالف مع ما جاء من تقارير وشهادات الضباط المشاركين في العملية. وعلى هذا الأساس قدمت له بعض المطالب كعقوبة على ما جرى، وكان من ضمنها أن يعيد بناء سارية المد والجزر على شاطئ دبي، التي كانت قد أزيلت في أثناء الحادث، وأن يدفع مبلغ 50.000 روبية كتعويض مالي، وأن يُسلم الحكومة البريطانية 400 بندقية، ولكن الشيخ وضع في أثناء المفاوضات صعوبة في قبول هذه الشروط، وأخرى غيرها. وهو الأمر الذي دفع المقيم السياسي أن يبلغه بأنه سوف يرسل له مطالب الحكومة البريطانية مكتوبة، وبأنه سيكون لديه وقت محدد للموافقة عليها. وعلى هذا الأساس انتهى الاجتماع بين الطرفين، وغادر الشيخ السفينة عائداً إلى قصره، في حين أرسلت له المطالب فيما عرف باسم "الإنذار". (R.D., 2/1/1911, P. 130; R.E., 30/12/1910, P. 142)

وجّه المقيم السياسي كوكس الإنذار البريطاني للشيخ بطي في 1910/12/29، وطلب منه الإجابة عنه كتابة خلال 48 ساعة، وأن تكون الإجابة قبل الساعة التاسعة صباحاً من يوم السبت الموافق 1910/12/31، وقد تضمنت شروط الإنذار ما يلي:
أولاً: إعادة نصب سارية المد والجزر - الحطبة - التي تبين قياس ارتفاع ونزول المد والجزر في الميناء، وكانت منصوبة من قبل الضابط نوكس الذي كان مأموراً بالتوقف في خور دبي، وبعد نصبها يتعهد الشيخ بحفظها وحمايتها عن طريق الحراس أو بأية

وسيلة أخرى ما دام الضابط نوكتس يقيم في دبي، ويستحسن بقاؤها، وخاصة أن نصبها غير مضر، وتم بيان ذلك شفاهاً في أثناء اللقاء على ظهر السفينة.

ثانياً: أن يعلن الشيخ موافقته وعلى نحو مكتوب على إقامة محطة للبرق (Terlegraph Post) عندما تُعَدّ الحكومة البريطانية أن هذا الأمر ضرورياً، وعلى الشيخ أن يتحمل مسؤولية حماية المحطة وتأسيسها كما هو الواجب عليه بمقتضى الفصل الملحق في المعاهدة التي عقدها أسلافه مع الحكومة البريطانية في 1953/5/4، وهي من المعاهدات التي قبلها الشيخ عند جلوسه على حكم المشيخة، التي لولا اعترافه بها لما كانت الحكومة البريطانية لتعترف بحكمه شخصياً. وفيما يتعلق بجانب الغرامة ذات الصلة بهجوم رعايا الشيخ على فريق السفينة في 1910/12/24 فإنه يجب على الشيخ ما يلي (وهي البنود التالية من الإنذار):
ثالثاً: أن يقوم الشيخ بجمع وإرسال 400 بندقية جيدة من نوع مارتنيز (Martins) خلال المدة المحددة إلى ظهر السفينة البريطانية.

رابعاً: تسليم مبلغ 50.000 روبية نقدًا، ويبقى المبلغ تحت تصرف الحكومة البريطانية، وإن إرجاع المبلغ المذكور أو مصادرته كلياً أو جزئياً فإنه سوف يكون مرتبطاً بموافقة الشيخ على المطالب أدناه:

خامساً: أن يوافق الشيخ على موقع في ميناء دبي لضابط بريطاني كوكيل للمقيمة السياسية البريطانية في الخليج الفارسي، ويكون إلى جانبه عدد من الحراس لحفظ كرامته وحمايته الشخصية، وأن يتم التعاون معه ومساعدته من أجل الحصول على مسكن، وأن يكون التعاطي والمعاملة معه بروج الصداقة والمحافظة أو الحماية التامة.

سادساً: القبول بتغيير وضع البريد - البوسطة - الذي حاله غير منظم وقديم، وتأسيس بريد فرعي جديد يكون تابعاً لإدارة البريد في الهند، وكما هو معمول به في موانئ الخليج الأخرى، التي تصل إليها بواخر البريد البريطانية.

ختم المقيم السياسي الإنذار بالتهديد في حال تأخر الشيخ في إبطاء تنفيذ الشروط الأربعة الأولى خلال 48 ساعة المذكورة، وقال بأنه سوف يطلب من قائد البحرية البريطانية أن يُعد الإجراءات اللازمة التي تقتضي تنفيذ تلك المطالب، كما بين للشيخ أن هذه المطالب ليس المقصود فيها إضعاف وتوهين مشيخته، وإحداث خلل فيها، وإنما تقوية حكومته، وما تتطلبه مقتضيات التحضر والتجارة، وإن هذا الأمر وكما تم إيفاهه له شفاهاً هو سياسة الحكومة البريطانية التي حافظت عليه، وعلى أسلافه لمدة تزيد عن مائة عام، وأنها خلال تلك المدة كانت تراقبهم كأولاد، وأنه جاء الوقت الذي لا ينبغي فيه نسيان ذلك، بل يجب المواظبة والمثابرة على السلوك القديم في التعاون مع الحكومة البريطانية على طول الوقت.

(R.D., 29/12/1910, P. 130, 31; R.E., 30/12/1910, P 142)

رد الشيخ بطي بن سهل على الإنذار

ردّ الشيخ على الإنذار في 1910/12/30، وقبل انتهاء المدة المحددة له، وفي اليوم التالي لصدوره. وفي الوقت الذي أبدى فيه في رسالته إلى المقيم السياسي عدم معارضته للموافقة عليه، والإذعان للشروط المرفقة فيه إلا أنه التمس من الحكومة البريطانية أنها حكومة قوية، وهو ضعيف، ومجتمعة جاهل، ويتميز بالقسوة، ويتكون من تجار وبدو، وتصعب إدارة شؤونه الداخلية أن تتلطف في ردّها وإجراءاتها. وقال أنه في حال أن أراء الحكومة البريطانية تجاهه خيره، وترغب في بقاءه في الحكم فإن عليها أن تُحجم بتفكير ودراسة عن الإجراءات والتدابير التي يمكن أن تخلق له المشاكل في دبي، وتزيل استياء وغضب الحكومة البريطانية عنه، وأن تسير معه على الطريق الذي كان متبعاً معه في السابق. أما في حال عدم رغبة الحكومة البريطانية في بقاءه في الحكم فإنه سوف يقبل بالوضع، ودون القدرة على معارضتها، وأنه يفضل أن يغادر القصر على أن يضع نفسه في موضع يسبب الإزعاج لها، ويضعه في مأزق كالمأزق الناتج عن الحادث أو أسوأ منه مستقبلاً. (R.D., 30/12/1910, P. 132, 133)

كما بين أيضاً أنه في حال موافقته، والإذعان لمطالب الحكومة كما هي في الشروط، فإن ذلك سوف يجلب له المصاعب الكبيرة، التي قد تطال حتى حياته، وعلى هذا الأساس قدم رأيه وتنفيذه لشروط الإنذار كما يلي:

أولاً: إن نصب سارية المد والجزر في خور دبي يجب أن يوضع في نقطة (منطقة) لا تلق معارضة من القاطنين أو تزعجهم مرة أخرى، ففي المرة الأولى كان المكان الذي تم اختياره قريباً من الجزء الذي كان يستخدمه الناس لقضاء حوائجهم، وكان الرجال والنساء وطاقم قوارب السفينة يحملون المناظير، ويستخدمونها في مشاهدة الناس. كما أن طاقم القوارب كان يذهب خارج قواربهم، وعلى نحو متكرر ما بين 3 إلى 4 مرات يومياً، ويسيرون ويستعرضون وهم عراة بين الناس الداهيين لقضاء حوائجهم، وهو ما يُعد مسألة جديّة بالنسبة له - الشيخ - ولا يقبل به سعادة المقيم.

ثانياً: في حال أصرت الحكومة البريطانية على تأسيس محطة أو مكتب للبرق فإنه يجب أن يوضع في مكان أوافق عليه، ويجب

أن يفهم أن العاملين فيه لا يحق لهم التدخل في بلدي أو رعاياي، وإنما يكون عملهم فقط فيما يتعلق بشؤون المحطة، مع استعدادي لترتيب وتوفير كل ما يحتاجونه، مع الضمان بكل قدرة وقوة لحمايته.

ثالثاً: بالنسبة لغرامة الـ 400 بندقية من نوع مارتينر فإنه سيتم إحضار ما يمكن جمعه، والباقي التمس فيه الشيخ من الحكومة البريطانية أن يدفع بدلاً عنها أموالاً بسعر عادل، وأن يكون بعملة الروبية.

رابعاً: المباشرة في جمع مبلغ 50.000 روبية، وإرسالها للمقيم، مع القبول بقرار الحكومة البريطانية حول التصرف بها. وختم الشيخ رسالته ببند خامس بين فيه أن غايته ومراده هو الحصول على الطمأنينة من الحكومة البريطانية، وعدم تكليفه بما لا يطيقه وفوق استطاعته، وأنه موافق على جميع المطالبات المذكورة. (R.D., 30/10/1910, P. 132, 133).

نستنتج من رد الشيخ على المطالبات البريطانية رغم موافقته عليها عدم اقتناعه التام بالموافقة التامة عليها، وأنه كان يأمل من الحكومة البريطانية أن تعمل على تخفيف بعض تلك المطالبات أو إلغاؤها. كما أنه لم يتطرق إلى مسألة إنشاء مكتب للبريد، وتعيين وكيل سياسي بريطاني في دبي على أساس أن موافقته على تسليم 400 بندقية، ودفع غرامة 50.000 ألف روبية تعفيه من هذين المطلبين، كما ظهر من رسالته مدى خشيته من موقف سكان دبي بسبب امتعاضهم من شروط الإنذار من جهة، ومن أن تلجأ الحكومة البريطانية إلى عزله عن الحكم في حال رفض مطالبها من جهة أخرى.

رد المقيم السياسي على الشيخ

ردّ المقيم السياسي ببرسي كوكس على رسالة الشيخ في 1910/12/30، وبيّن في رسالته توافقه مع الشيخ في النقاط التالية: أولاً: أنه لا يوجد أي نية أو قصد لديه في أن يعاني الشيخ ورعاياه فيما يتعلق بسارية المد والجزر، وأن السارية سوف تقام في مكان يراه الشيخ مناسباً، ويختاره بالاتفاق مع قبطان السفينة.

ثانياً: إن سارية البرق أيضاً سيتم بناؤها بنفس الطريقة، وفي المكان الذي يراه الشيخ والقبطان مناسباً، وسوف لن يكون للعاملين في محطة البرق أي رغبة أو نية في التدخل في شؤون الشيخ ورعاياه، وإنما سوف يهتمون فقط بعملهم المتعلق بالمحطة.

ثالثاً: يستصعب المقيم السياسي فهم عدم قدرة الشيخ على جمع 400 بندقية، ولكن أي نقص فيها فإن على الشيخ أن يدفع مبلغ 100 روبية مقابل كل بندقية ناقصة.

رابعاً: إن ما يتعلق بمبلغ الـ 50.000 روبية، وآلية التصرف فيها، وكذلك تعيين الوكيل السياسي، وبناء مكتب البريد فإنه سوف يتم الرجوع فيه إلى الحكومة البريطانية لاتخاذ القرار المناسب تجاهها. وفي حال تم اتخاذ القرار بشأنها فإن على الشيخ أن يعمل على تنفيذها. (R.D., 30/12/1910, P. 134)

كما بيّن القائد العام للأسطول البريطاني في جزر الهند الشرقية الأميرال سليلد بناءً على تلك الشروط بأنه متفق مع المقيم السياسي، وبأن المتطلبات السياسية والتجارية، وكذلك تجارة تهريب الأسلحة تتطلب من الحكومة البريطانية تعيين ضابط بريطاني في دبي كوكيل سياسي للحكومة البريطانية، وأن يكون إلى جانبه بريد مناسب من أجل التجارة البريطانية، وإقامة محطة برق لاسلكية لأنها ضرورية في حال تم تعيين الوكيل في دبي. وعلى هذا الأساس طلب من الحكومة البريطانية أن تخوله باستغلال هذه الفرصة للضغط على الشيخ بطي لقبول تلك الإجراءات، وأكد على أنه سوف يتم إفهام الشيخ بأن تعيين الوكيل البريطاني سيكون بمثابة حارس له يجب التزود به من أجل حمايته، وحماية محطة البرق اللاسلكية التي ستقام. (R.E., 30/12/1910, P. 142).

أكد كذلك القبطان سليلد في رسالته إلى الاميرالية البحرية الملكية في 1910/1/1 على قبول الشيخ بالشروط الأربعة الأولى، وبأنه تم إعلامه بوجوب الموافقة على الشرطين الخامس والسادس، ودون أن يرجع أو يسأل الحكومة البريطانية عنهما، وقال أيضاً بأن الشيخ حاكم ضعيف، وتبين من الحادث الأخير بأنه ليس بعنيد أو عدو للحكومة البريطانية، ولكنه يقع تحت تأثير مجموعة من أقاربه المشاكسين الذين يرفضون بقوة أي زيادة غير ملائمة للتأثير أو الهيمنة البريطانية في دبي، وعلى هذا الأساس أصبح من الضرورة تعيين وكيل بريطاني في دبي من أجل تقوية قبضة الحكومة البريطانية ليس في دبي وحدها وإنما على ساحل الخليج كله. وبما أنه من المحتمل بسبب الظروف الأخيرة أن تجد الحكومة البريطانية صعوبة في تعيين الوكيل بدون توظيف أو استخدام القوة، فإنه من المستحسن في حال تأييد هذه الضرورة امتلاك قوة مكونة من ألف رجل، وتتضمن سلاح المدفعية، والمهندسين العسكريين، وأن تكون هذه القوة جاهزة للإرسال في حال رفض الشيخ الإذعان لهذا المطلب عندما يتم إقراره. (R.D., 1/1/1911, P. 120)

وأضاف بأن استخدام مدفعية بسيطة سيكون له تأثيره في تدمير البلدة، وأسطول اللؤلؤ، ويصل إلى حد تدمير قيمة دبي كميناء تجاري، وقد لا يتم استخدامها أو إحضار القوات العسكرية في حال خضع رجال القبائل أو أذعنوا الطاعة لأوامر الحكومة البريطانية. وقد ختم رسالته بالتأكيد على أنه يتفق في وجهة النظر هذه مع المقيم السياسي، وأن كلاهما لا يرى تنفيذ أو إنجاز هذا الإجراء قبل

حلول موسم الصيف الحار، وأنها يأملان أن تفوضهم الحكومة البريطانية للقيام بتلك المهمة. (R.D., 1/1/1911, P. 120) **موقف الحكومة البريطانية من الحادث والإنذار**

جاءت ردود الحكومة البريطانية في الهند على الإنذار الناتج عن الحادث على لسان نائب الملك في الهند اللورد هاردينج (Lord Charles Harding)، وعلى لسان وزير الخارجية البريطانية لشؤون الهند إيرل كرو روبرت فيلبس (Earl Crewe, Secretary of State for India: Robert Phillips).

أكد نائب الملك على أن حكومة الهند لم تكن راضية عن الوضع الذي حدث في دبي؛ وذلك لأن الإجراء الذي أجراه الفريق العسكري بتفتيش المنزل دون حضور الشيخ كان إجراءً غير حصيف وغير متدبر، وكان يمكن أن يؤدي إلى الانتقام والأخذ بالثأر. كما أن بعض الشروط، وكما رأى الشيخ فإنها كانت مجحفة، وخاصة فيما يتعلق بفرض الغرامة التي بلغت قيمتها 50.000 روبية، وأنه كان من الواجب استشارة حكومة الهند بشأنها قبل فرضها. (R.D., 2/1/1911, P. 125; R.D., 2/1/1911, P. 125) وأشار أيضًا إلى أن حكومة الهند لا توافق على فكرة تعيين وكيل بريطاني في دبي بواسطة المدفعية، وأن توظيف قوة مكونة من ألف رجل لتنفيذ ذلك أصبح منذ ليلة الحادثة أمرًا مستحيلًا، وذلك لأن تحريكهم أو سحبهم سيشكل خطرًا على حياة الوكيل السياسي، وأن الحكومة البريطانية ترى في هذا الوقت عوضًا عن ذلك أن قيام نائب القنصل البريطاني في لجنة بزيارة مناسبة إلى دبي على إحدى سفن جلالة الملك ستؤدي بالغرض، وذلك حتى يتم إعادة العلاقات الودية مع الشيخ لأن الحادث خلق حالة في الساحل المتصالح ستكون مشحونة ومحفوفة بالمخاطر، وبالتالي فإن العملية لا تستحق المخاطرة، وأنه بناءً على ما سبق فإن الوضع يتطلب معالجة حذره خشية أن يتحالف الرؤساء الآخرون مع شيخ دبي، وأن من المرغوب فيه إعادة بناء علاقات الصداقة دون أي احتمالية للتأخير أو التأجيل، وكما أن حكومة الهند تعتقد أنه يجب أن يوضح لرجال القبائل في دبي كما في أي مكان آخر بأنه لا يوجد لدى الحكومة البريطانية أية نوايا في إضعاف استقلالهم، ومنعهم من امتلاك الأسلحة الخاصة بهم، وأن هدفها الوحيد هو وقف تصدير الأسلحة إلى بلاد فارس، وأن الحكومة البريطانية تقوم بهذا العمل كوكيل عن حكومة فارس بناءً على طلبها. (R.D., 2/1/1911, P. 121)

اتفق وزير الخارجية لشؤون الهند مع وجهة نظر حكومه الهند في عدم الموافقة على فكرة تعيين وكيل سياسي بريطاني في دبي باستخدام المدفعية، وتوظيف ألف رجل لتلك الغاية، وقال: "إن الشرط المطلوب في هذه اللحظة هو عقاب جزئي، وتعويض نقدي، وليس تعويضًا سياسيًا من نوع من شأنه أن يؤدي حتمًا إلى الشك في دوافعنا الخفية، كما أنه من المرغوب فيه أن تكون العقوبة من النوع الذي يعمل كرادع للقبائل الأخرى. (R.D., 6/1/1911, P. 120; R.D., 5/1/1911, P. 125)

ويبين الوزير كذلك أن الحكومة البريطانية ستواجه صعوبة في الإجراء أو الفعل الذي سوف تتخذه في حال فشل الشيخ في غصون فترة زمنية معقولة للوفاء بالشروط التي قبل تنفيذها. وفيما يتعلق بالتعويضات المالية أكد على أن دفع أي غرامة مالية كبيرة يجب أن يتمشى مع قدرة الشيخ على الدفع، وخاصة في ضوء الخسائر في الأرواح التي كانت من رعاياه. أما تجارة الأسلحة في الساحل المتصالح فإنه يجب أن يُعتمد فيها على انتباه ويقظية سفن صاحب الجلالة لمنع دبي وغيرها من الموانئ في أن تُستخدم كمراكز للتجارة المحرمة والمحظورة. (R.D., 5/1/1911, P. 122 ; R.D., 6/1/1911, P. 120)

أكد كذلك وزير الخارجية البريطاني السيد إدوارد جريه (Secretary of State for Foreign Affairs: Edward Grey) وجهتي نظر نائب الملك ووزير الخارجية لشؤون الهند. (R.D., 11/1/1911, P. 123, 124)، وبناءً على ما سبق أرسل الأخير رسالة بمعارضته لبعض الإجراءات والشروط التي فرضت في الإنذار الموجه إلى الشيخ بطي بن سهيل. (I.O.R./ R/15/1/235, 10/1/ 1911, p62)

ردّ المقيم السياسي على وجهات النظر السابقة بعرضه أن شيخ دبي قام بالامتثال للشروط المتعلقة بالسارية، والغرامة المالية، واختيار مكان لمحطة البريد دون الموافقة على إنشائها. وأكد على أن رفض الشيخ لتكيب محطة البرق يعد خرقًا للاتفاقية، والقبول بها كان من شروط الإنذار، وإن تحفظاته على مكتب البريد والوكيل السياسي تُركت فيه الحرية للحكومة البريطانية للتعامل معها بأية طريقة، وفي أي وقت تراه مناسبًا. وعبر عن رأيه أيضًا بالقول بأنه: "يُعَدّ البنود الثلاثة ضرورات إدارية مثلها مثل التعويض السياسي، وأنه على الرغم من الزيارات المتكررة، والجهود والمشورة الودية من جانبي فقد زادت الحاجة في الوقت نفسه إلى التقدم إلى حد كبير، وذلك بسبب دخول التجار الانجليز والفرنسيين والألمان في تجارة الساحل، والآن من خلال التطورات الأخيرة في التجارة غير المشروعة بالأسلحة والذخائر الحربية". (I.O.R./R/15/1/235, 12/1/1911, P.63)

وأضاف أنه في الوقت الذي اعتبر فيه بأن الوضع في دبي، وعلى الساحل قد كان قلقًا، وبحاجة إلى اتخاذ الحكومة البريطانية

إلى إجراءات وأوامر فورية، وأن الحادث الأخير كان غير محبب الوقوع فيه إلا أنه لا يتوقع أي تطورات معادية للحكومة البريطانية، وأصر في رسالته على أن الإجراءات الإدارية السابقة ضرورة وملحة، وأن على الحكومة البريطانية أن تتماشى معها بالرغم من أية معارضة قد تواجهها، وذلك إذا ما أرادت الحفاظ على قبضة قوية وصلبة على الساحل، وأن تبرر موقفها كقوة أمن وحماية، وأنه في حال فشلت في اتخاذ هذه الإجراءات الآن فسوف لن تجد صعوبات أقل منها في المستقبل. وعليه يجب استغلال الظروف الأخيرة، التي أشارت إلى أن حادث دبي بمنحها التبرير الوافي والكافي لذلك. (I.R.O./R/15/1/235, 12/1/1911, P. 64)

أبلغت الخارجية البريطانية المقيم السياسي بالتأكيد على أن حكومة الهند لا ترى أي سبب لتعديل وجهة نظرها السابقة، وأنها غير مستعدة للقبول بالوقت الحاضر بمسألة تعيين وكيل بريطاني في دبي، وتأسيس مكتب للبريد ومحطة لاسلكية هناك، وإلى أن تهدأ الأوضاع، ويتم إعادة بناء الثقة فإن هذه المسائل يجب تأجيلها، كما أن مبلغ الـ 50.000 روبية سوف يعود في غضون ذلك الوقت. (I.O.R./R/15/1/235, 24/1/1911, P.68)

كما أرسلت حكومة الهند رسالة إلى قائد الأسطول البريطاني أبلغته فيها بعدم جدية الشروط المتعلقة بالإنذار، وأن مسائل الوكيل السياسي البريطاني، ومكتب البريد، ومحطة البرق قد تم تأجيلها. (I.O.R./R/15/1/235, 4/2/1911, P. 52).

تنفيذ الشيخ بطي بن سهيل لشروط الإنذار

بناءً على قبول الشيخ بطي بالإنذار سلم في 1911/1/2 الضباط البحري الأول (Senior Naval Officer)، وقائد السفينة فوكس (FOX) 380 بندقية جيدة، ومبلغ 2000 روبية كتمن للعشرين بندقية الناقصة، كما سلمه مبلغ 45.000 روبية، والخمسة آلاف الباقية كان الشيخ قد أودعها عند الضابط سابقاً، وفي الخامس من كانون الثاني 1911 نصب الشيخ سارية المد والجر على الشاطئ، وقرب منزله في خور دبي، كما تم اختيار مكان لسارية التلغراف في الجهة الغربية من دبي على ساحل البحر، وبمكان قريب من الآبار التي يشرب منها أهل دبي، وتحديداً على مسافة ربع ميل من قرية الشندغة التابعة لدبي، وكذلك تم اختيار أماكن للبيوت التي سوف يقطنها الموظفون البريطانيون في المنطقة المفتوحة قرب الشاطئ، وإلى مسافة 600 ياردة جنوب المدينة. (R.D., 5/1/1911, P. 126 ; R.D., 23/1/1911, P. 129; I.O.R./ R/15/1235,2/1/and 5/1/1911, P. 45 and 4/1/1911, P. 26)

أبلغ نائب الملك وحكومة الهند كلاً من سكرتير الدولة لشؤون الهند، والقائد البحري العام، والمقيم السياسي في الخليج العربي بالتزام الشيخ بالشروط ودفع الأموال والأسلحة المطلوبة، كما أعلمهم بأنه لا حاجة لأية إجراءات عقابية أو تأديبية أخرى، وأن مسائل المحطة اللاسلكية، ومكتب البريد، وتعيين الوكيل السياسي سوف يتم تأجيلها حتى تتم إعادة بناء الثقة، وتستقر الأوضاع في المنطقة. (R.D., 23/1/1911, P.129; R.E., 23/1/1911.P. 144 and I.O.R./R/15/1/235, 5/1/1911, P.45)

تداعيات الحادثة وآثارها:

أ- الشيخ بطي بن سهيل

خشى الشيخ بطي بن سهيل على الرغم من تنفيذه لشروط الإنذار على نفسه وحكمه وعلى رعاياه، وخاصة إذا أصرت الحكومة البريطانية على تنفيذ جميع الشروط التي طلبتها، التي رأى فيها سبباً لانزعاج رعاياه من الأهالي والتجار. وبناءً على ذلك أرسل إلى المقيم السياسي رسالة التمس فيها عفو الحكومة البريطانية، ودعاها للتخفيف من قبضتها، وتنفيذ شروطها في دبي، ومما جاء في رسالته: "تطلب من مراحم الدولة العظمى الرأفة بحالنا لاطمئنان قلوب الرعايا المتعلقين بنا لأنهم كالوحوش نفوراً، ومتى رأوا أقل تغيير عما سلف قروا عنا وتركونا، مما يوجب ذلك اختلال بلدنا وحكومتنا، ولا نظن أن الدولة ترضى وقوع ذلك لأنها تخطب ودّ من يخطب ودها، ولنا الأمل بمراحمها في التروي في الأمور حتى لا تحملنا بما لا نطبق في بلدنا دبي، وهذه ورقة شهادة الأجانب الفاطنيين في دبي لتحقيق براءتنا مما نسبونا إليه، شفقة الدولة بها الكفاية، هذا ما لزم بيانه". (I.O.R./R/15/1/235,10/1/1911, P. 54)

نستنتج من النص السابق أن الشيخ حمل التماسه "شهادة" أعدها ووقعها مجموعة من التجار الأجانب الفاطنيين في دبي، ولقد ذكروا في شهادتهم أنهم شاهدوا نزول العسكر الانجليز مسلحين في بلدة دبي ثم دخلوها والناس نيام، وإن منهم من دخل بيت ثاني بن خلف، وأفزعوأ أهله، ومنهم من كسر باب بيت الشيخ أحمد بن دلمك، وقتلوا هناك حرّاً وخادماً، ثم دخلوا البيت وصعدوا على

السطح، ومنهم من وقف على ساحل البحر يمنعون أهل البلد من أن يصلوا إلى بيت الشيخ أحمد بن دلمك، وعن استخدامهم للسلاح فقد قتلوا جملة من العرب والفرس في البيتين، وكان الشيخ بطي يحاول أن يطمأن العرب، ويمنعهم من حمل السلاح، ورمي البنادق على العسكر المهاجمين. (I.O.R./R/15/1/235, 10/1/1991, P. 60)

لم يقبل المقيم السياسي بالشهادة التي أرفقها الشيخ، واعتبرها رواية عدوانية وكاذبة لما حدث في يوم 1910/12/24، وهي بالتالي لا تستحق المناقشة، أما بالنسبة لمخاوف الشيخ والتماسه المقدم فقد قَدّم له مجموعة من التأكيدات والتبريرات لإزالة مخاوفه وانزعاج رعاياه، وكان من أهمها ما يلي:

أولاً: إن سارية المد والجزر ما هي إلا إجراء مؤقت، وهي من أجل أن تستخدمها قوارب سفينة صاحب الجلالة، وبمجرد مغادرة السفينة فإنها سوف تزال.

ثانياً: إن تركيب محطة البرق ملحق بالمعاهدة التي يلتزم بها الشيخ، وبناء عليه لا يجوز له أن يقول بأنه سوف لن يكون لديه مكتب بريد أو ضابط بريطاني كوكيل للحكومة البريطانية.

ثالثاً: بما أن الشيخ يلتزم بتعهداته تجاه الحكومة البريطانية فإنه سوف يدرك بأن الحكومة البريطانية ليس لديها أي شيء ضده، وإنما نواياها خيرة ونافعة تجاهه وتجاه إمارته، وبنفس الطريقة التي تتبعها الحكومة البريطانية مع شيوخ الساحل الآخرين.

رابعاً: إن الحكومة البريطانية ليس لديها أي رغبة في التدخل في شؤون الشيخ الشخصية، وفي قوته كشخص (حاكم) أو التدخل في حرية رعاياه كما أنه ليس للحكومة الآن أية أهداف عما في الماضي باستثناء رغبتها في نجاح الشيخ من تحقيق تطور في دبي كالأماكن الأخرى في الخليج في مسائل الحضارة والمدنية والتجارة، وترى الحكومة أنه من الصعوبة أن تبقى أوضاع رعايا الشيخ في ظروف قاسية، ووحشية سنة بعد سنة دون أن يجري عليها أي تطوير أو تحسين.

خامساً: إن ما يتعلق بمبلغ الـ 50.00 روبية، والبنادق وقيمة الناقص منها لقد تم قبوله، وفيما يتعلق بمحطة البرق ومكتب البريد، وتعيين الوكيل البريطاني فإن لا شيء منها سوف يتم تنفيذه أو القيام به بسرعة، وبدون رأي الشيخ، ووجهة نظره تجاهها. (I.O.R./R/15/1/235, 2/2/1911, P.79)

ب- الرعايا والتجار في دبي

أدى حادث دبي إلى مغادرة عدد من رعايا الشيخ بطي، والتجار العاملين في الميناء، فقد أشار الوكيل المحلي في الشارقة في رسالة إلى المقيم السياسي في 1911/1/11 إلى أن قبول الشيخ تعيين مكان للبريد والبرق ونصب سارية المد والجزر قد دفع كبار آل بوفلاسه - قبيلة الشيخ - مع رعاياهم، وأموالهم إلى الانتقال إلى الجهة الداخلية (البرية) من دبي، وأن هؤلاء الرعايا لم يقبلوا الاطمئنان والأمان الذي أعطاهم الشيخ إياه في عدم سوء العاقبة من جانب الحكومة البريطانية، ولما رأى باقي الرعايا خروج آل البوفلاسه الذين هم أصحاب البلد وتوجههم، إلى البرية فإن عدداً من التجار والمقيمين قد غادر قسم منهم إلى فارس، وقسم آخر إلى الشارقة. (I.O.R./R/15/1/235, 11/11/1911, P.45)

كما بين الشيخ بطي للوكيل المحلي أن سبب خروج الناس ومغادرتهم هو بقاء السفينة والقوارب البريطانية بالقرب من شاطئ دبي، وأن الرعايا يعتقدون أنها هي التي قد جلبت لهم القتل، وأن وجودها سوف لا يفهم كيداً ووقعهم في المهالك، وكذلك فإنهم يخشون أن يؤدي نصب محطة البرق إلى الإضرار بهم لأنهم يستخدمون الخدم والعبيد في عمليات الغوص والبحث عن اللؤلؤ، وذلك لأن إقامة محطة البرق قد يدفع بعض عبيدهم للجوء في أثناء مواسم الغوص إليها، والحصول على أوراق العتق مما سيؤدي إلى الإضرار بأرزاقهم وتجارته. (I.O.R./R/15/1/235, 11/11/1911, P.78)

وفي 1911/1/12 أبلغ المقيم السياسي حكومة الهند أن حوالي 150 تاجرًا قد غادروا دبي إلى ميناء بندر عباس الإيراني، وأن عدداً أكبر سوف يتبعهم في الأسبوع المقبل، ولقد كانت المغادرة يرأيه ما هي إلا حالة مغادرة مؤقتة للبلدة، وأن المغادرين سوف يعودون في الصيف القادم الذي هو موسم الغوص وصيد اللؤلؤ. وأشار أيضًا إلى أن الرعايا الذين يغادرون إلى ميناء بندر عباس هم من أفراد المجتمع الفارسي الذين بيدهم تقع تجارة الأسلحة، والمواد عالية القيمة الضرائبية، وأنهم غادروا بسبب تأثرهم بالرقابة الشديدة التي فرضتها القوارب البريطانية في الميناء، وبالتالي فإنهم سوف يعودون في حال غادرت تلك القوارب. (R.D., 12/1/1911, P.36, I.O.R./R/15/1/235, 12/1/1911, P.65)

وفي العشرين من كانون الثاني قَدّم التاجر الحاج علي عسكر اللاري عريضة موقعة من 34 تاجرًا من تجار دبي إلى المقيم السياسي قالوا فيها أن أهالي دبي مستوحشين وناافرين من الوضع فيها، وأنهم تركوها واختاروا السكن في الفياقي والقفار (يقصدون المنطقة الصحراوية الداخلية من دبي)، وعلى الرغم من أن الشيخ بطي استمر في معالجة الوضع، ومحاولة اقناعهم في الرجوع إلا

أنهم لم يقبلوا بذلك إلا إذا عادت الأمور إلى حالها السابق، وحصولهم على الاطمئنان والأمان. ولقد أدت هذه الحالة إلى توقف المعاملات والحركة في البلد مما أضر بالتجارة، وجعل أوضاعهم صعبة، وتركهم في حالة حيرة من الحالة القائمة، وخاصة أن منهم من له عشر سنين، وآخرون عشرين سنة، وهم يقيمون في البلدة، ويمارسون التجارة فيها، وكانت تجارتهم جارية من دون وضع محطة البرق وغيره. وفي نهاية رسالتهم التمسوا العطف من الحكومة البريطانية للعمل على رجوع الأهالي إلى بلدتهم لاستمرار تجارتهم، وإلا فإنهم سوف يكونون مضطرين إلى رفع تجارتهم منها، والانتقال إلى غيرها من الأماكن. (I.O.R./R/15/1/235, 25/1/1911, P.74)

أعلم كذلك الوكيل المحلي في الشارقة المقيم السياسي بأن عدداً من التجار البانين وهم التجار الهنود الذين يعملون تحت الرعاية البريطانية قد زاروه في قصر الوكالة، وعبروا له عن خوفهم من أهل دبي الذين خرجوا إلى البرية؛ حيث أصبحت دبي فارغة من السكان، وأن خوفهم من أن يتعرضوا لأي هجوم من تلك المنطقة الداخلية قد دفعهم إلى أن يطلبوا من الشيخ بطي عدداً من الحراس لحمايتهم، وأن الشيخ قد أجابهم بأنه سوف يعمل على حمايتهم على قدر استطاعته، وأنه في حال حدوث أي خطر خارج عن قدرته فإنه سوف يخبرهم بذلك (I.O.R./R/15/1/235, 22/1/1911, P.70)

طلب المقيم السياسي من الوكيل المحلي في الشارقة ردّاً على الشكاوى السابقة أن يخبر التجار الهنود ورعايا الدولة، وكذلك أصحاب الدكاكين الإيرانيين بأن الخوف الذي يتصورونه لا أساس له، وأنهم يستطيعون الاستمرار في تجارتهم كما هي العادة، وطلب منه أن يبين لهم، وكما يعرفون بأن أهالي دبي قد أظهروا الخصومة بسبب الحملة البحرية الأخيرة التي أجرتها الدولة البريطانية، وأن هذه الحادثة المؤلمة هي التي دفعت الدولة، وجعلتها مجبرة على أن تأخذ الغرامة المالية من الشيخ بطي بن سهيل الذي كان على عهده مسؤولية الحفاظ على الأمن وانتظام جماعته، وأنه بدفعه لتلك الغرامة قد انتهت القضية، ورفعت الدعوى كما يجب أن يكونوا متيقنين من أن الحكومة البريطانية ليس لها أي مقاصد في دبي سوى استمرار التجارة المشروعة وتزايدها، وأن النظام يجب أن يبقى سائداً لأن الحكومة لا يمكن أن تترك تجارة الأسلحة والذخيرة غير الشرعية مستمرة في بلدان المشايخ (إمارات الساحل)، وعليه فإن التجار يستطيعون تحصيل فوائدهم التجارية بواسطة تجنب تلك التجارة المحظورة. (I.O.R./R/15/1/235, 2/2/1911, P. 97)

ج- وساطة مسقط

طلب الشيخ بطي من سلطان مسقط السيد فيصل بن تركي (1888 - 1913) التدخل في الحادث الذي تعرض له، وأن يبذل مساعٍ حميدة تجاهها، وتقديم النصيحة له فيما يجب أن يتخذ من قرار تجاه الإنذار والشروط البريطانية. (I.O.R./R/15/1/235, 6/1/1911, P.30)

تضمن جواب السلطان على طلب الشيخ إبراز مدى تأثيره واهتمامه بالحادث، وما تعرضت له دبي منذ وقوعه، وفي سبيل ذلك أجرى اتصالات بشأنها مع الوكيل السياسي في مسقط السيد آرثر تريفور (Arthur Trevor) الذي أبلغه بإصرار الحكومة البريطانية على الشروط المطلوبة في الإنذار، كما قدم له تبريرات عن الشروط المطلوبة بالإشارة إلى أن سارية المد والجزر فيها اتفاق سابق بينه وبين الحكومة البريطانية، وأن الوكيل البريطاني هو في الأصل موجود في جزء من بلاده (يقصد وكيل المقيمة في الشارقة)، وبالنسبة لمكتب البريد فإنه في الأصل موجود، وبالتالي لم يبق إلا محطة التلغراف، وإنه في حال سلم الشيخ المبلغ المطلوب من المال، والعدد من الأسلحة فإنهم قد يتراجعون عن بعض المطالبات السابقة. (I.O.R./R/15/1/235, 5/1/1911, P.95).

وفي نهاية الرسالة عبر له عن مؤازرته، والرغبة في الوقوف إلى جانبه، وبذل كل ما يمكنه من مساعٍ لمساعدته، ثم طلب منه أن يفكر بالوضع، والقبول بالشروط المفروضة، وأن يخبره بجوابه بعد ذلك، وأخيراً ختم رسالته بالقول: "وهذه الأشياء التي صُعبت عليكم فهي غير مستعزبة عندنا، فقد تعودناها، ولا ندري هل أنتم لها قابلون أم لا". (I.O.R./R/15/1/235, 5/1/1911, P.95). جاء رد الشيخ على السلطان عاطفياً فبعد أن بين فيه أن الحكومة البريطانية سوف لن ترضى إلا بتنفيذ الشروط الأربعة أشار إلى أن المشكلة في تنفيذ تلك الشروط تعود إلى طبيعة سكان دبي وما حولها في الوقت الذي له فيه سيطرة على أهالي البلدة نفسها فإن مشكلته هي مع سكان المناطق الداخلية من القبائل والعربان الذين يعيشون حياة الشقاء والبؤس والفقر، وتقوم علاقاتهم بكل فخر على الصراع والنهب والقتل، وإنه في الحالة الطبيعية، والأوضاع العادية كان يصعب السيطرة عليهم واخضاعهم للنظام، وإنهم إذا ما رأوا أي تدخل لأي فرق أجنبية فإنه هذا سوف يؤدي إلى انتفاضهم وثورتهم، وبالتالي لن يكون له هو أو غيره القدرة على قيادتهم، وفرض الأمن بينهم، وخاصة فئة الأعراب الذين يعملون بالغوص، ولا يقبلون إلا لطف القيادة، ويرفضون الظلم والظلم.

(I.O.R./R/15/1/235, N.D, P.94)

وفي الوقت الذي أكد فيه في رسالته للسلطان على أن الحكومة البريطانية هي صاحبة المصالح في فرض تلك الشروط، وإنها هي التي تمتلك السيطرة على البحر وأمنه، فإنه ورعاياه ضعفاء وليس بمقدورهم الردّ عليها والدفاع عن أنفسهم، وفي حال لم ينزل الله الرحمة عليهم، ويدفع من قد يتسلط عليهم، فإن ذلك سوف سيؤدي إلى نهاية حياته وزوال حكمه، وأنه لن يكون أمامه سبيل غير الرحيل. (I.O.R., R/15/1/235, N.D., P.94)

لم تكتثر الحكومة البريطانية على نحو كبير بالمراسلات بين الحاكمين، وجاء ردّها على لسان المقيم السياسي الذي طلب من الوكيل السياسي في مسقط أن يقنع السلطان فيصل بن تركي، ويحثه للبقاء بمعزل عن القضية، وأن ينصح الشيخ بطي بقبول وكيل سياسي بريطاني، ومكتب بريد في بلدته. (I.O.R /R/15/1/235, 6/1/1911, P. 31)

د- الجانب البريطاني والتوصيات المستقبلية

قدّم المقيم السياسي في الخليج العربي تقريرًا مطوّلًا عن الحادثة والنتائج والآثار التي ترتبت عنها، وضمّنه مجموعة من التوصيات التي اقترح على الحكومة البريطانية للأخذ بها، ففي مجال تقييمه العام تضمّن تقريره القضايا التالية:

أولاً: أن الأوضاع العامة في الساحل المتصالح على نحو عام طبيعية واعتيادية، فالحادث في دبي لم يشكل أية ردة فعل مؤلمة على الحكام أو السكان في الإمارات الأخرى، وخاصة أن الشيوخ مهتمين بالدرجة الأولى بمصالحهم وحاجاتهم الشخصية والعامة.

ثانياً: أن الوضع العام في دبي نفسها ظاهرياً وتجاريّاً هادئاً على نحو عام، فجماهير الناس عادت كالسابق في تجمعها وحركتها، وممارسة أنشطتها، وكذلك استمرت حركة السفن التي تفرغ حمولاتها في الميناء، وعاد أيضاً التجار الذين كانوا قد غادروا إلى مينائي لجنة وبندر عياس، والتجار الهنود أيضاً عادوا يمارسون أنشطتهم التجارية الصغيرة، إضافة إلى عودة بعض الرعايا الذين كانوا قد غادروا إلى المنطقة الداخلية.

ثالثاً: أن الحادث كشف مجموعة من الخصائص التي تتعلق بشخصية الشيخ، ووجهات نظره، وكيفية إدارته للبلاد، التي أهمها:

أ- إن شخصية الشيخ لا يعتمد عليها، وغير مؤهلة وغير كفؤة (هنا يقصد تجاه السياسية البريطانية) فعلى الرغم من أنه يرغب بأن تكون له علاقات ودية مع الحكومة البريطانية إلا أن الحكومة لا تستطيع أن تعتمد عليه لأنه يخضع لاستشارات وضغوط أقاربه ورعاياه، وبالتالي فإنه لا يستطيع اتخاذ إجراء إلا إذا فرض عليه بالقوة أو وقع تحت ضغط قوي لإصداره.

ب- عدم محافظته على أرث الشيخ مكتوم بن حشر (1894-1906) في ازدهار التجارة في دبي، وذلك بعدم تقديمه الخدمات والتسهيلات التي يتطلبها الميناء والتجار، ومن أمثله ذلك رفضه لإصلاح منازل إقامة التجار التي كانت بحاجة إلى تجديد سقفها، وإصلاح أجزاء الرصيف الذي ترسو فيه السفن بعد تعرضه للخراب كالسقف بسبب الظروف الجوية، وعدم الصيانة المستمرة.

ج- ظهور ذكاء الشيخ ودهائه في استغلال حادث دبي كذريعة وحية برّر فيها عدم قدرته على توفير الإقامة للأوروبيين الراغبين في الإقامة والتجارة في دبي، وكذلك بعدم قبوله تعيين وكيل سياسي بريطاني، وإنشاء محطة برق لاسلكية في دبي.

د- إن الشيخ على نحو عام لا يرحب بفكرة إشراف ومراقبة بريطانية قريبة على الساحل المتصالح، وأن الحادث الأخير هو الذي زوده بحجة ليصرح برأيه، وذلك على عكس الشيوخ الآخرين في الساحل، الذين قد يتفقون معه في الرأي، ولكنه ليس من السهولة أن يصرحوا بذلك بسبب ارتباطاتهم مع الحكومة البريطانية.

رابعاً: أن الحادث الأخير أظهر مجموعة من الحقائق للحكومة البريطانية، التي بناءً عليها لا بد من تقديم التوصيات التي تساعد على رسم السياسة البريطانية مستقبلاً في المنطقة، التي من أهمها ما يلي:

أ- إن شيوخ الساحل المتصالح بما فيهم شيخ دبي يرفضون على نحو عام تعيين وكيل سياسي في دبي أو غيرها، لأنه إذا ما تم تعيين ضابط بريطاني مع منزل استثنائي، وقوة حماية، وسارية علم، فإن ذلك سوف يؤثر في نشاطهم التجاري في الغوص والصيد، لأنهم يستخدمون العبيد والزنوج الذين قد يدفعهم الاضطهاد، وسوء المعاملة إلى الاستعانة بالوكيل السياسي، ويجعل من الوكالة السياسية ملجأ لطلب الحرية من قبلهم.

ب- إن رفض تعيين وكيل سياسي بريطاني سيتبعه تلقائياً رفضاً لإقامة محطة البرق اللاسلكية، وذلك لأنه من الصعب إقامة دون أن يكون لها حامياً انجليزياً (يقصد الوكيل)، كما أن إقامتها غير ممكنة لأن تركيبها لن يكون قبل قنوم الطقس البادر، وقد يعطي هذا الوقت الحكومة عدة أشهر للمراقبة ومتابعة الأوضاع، ويساعدها على تحديد طبيعة علاقاتها مع الشيوخ، والسياسة التي سوف تتبناها تجاههم مستقبلاً.

ت- إن حادث دبي والظروف الحالية تتيح المجال للحكومة البريطانية أن تشدد رقابتها وإشرافها على المنطقة، وخاصة بسبب

رغبة التجار والشركات الانجليزية والأوروبية في إرسال ممثلين لهم إلى الساحل المتصالح للشروع في التجارة معه، وبما أن حكومة الهند ومن خلال مقيميها السياسي هي الممثل لهم في الساحل، وكون الحكومة لا تمتلك الأدوات الدستورية والقانونية لممارسة الوظيفة التي قد تُطلب منهم، فإنه يجب على الحكومة استغلال ذلك في وضع نظام أو قانون من أجل تلك الغاية.

ث- يجب أن يوضع جميع الشيوخ في الساحل المتصالح تحت حماية الحكومة البريطانية لتحقيق أهدافها العملية والضرورية، وأنه من خلال الخبرة التي اكتسبها المقيم السياسي من خلال زيارته المتكررة إلى الساحل تبين له أن الشيوخ قد أصبحوا أقل رغبة من السابق في اللجوء إليه للتدخل والتحكيم في نزاعاتهم ومشاكلهم الداخلية والقبول بقراراته، وبناءً عليه فإنه يمكن تحقيق تلك الحماية بالطلب من نائب القنصل البريطاني المقيم في لجنة أن يقيم إقامة مؤقتة في دبي، ولبعض شهور في السنة، وأنه في حال وافقت الحكومة البريطانية على هذا المقترح فإنه سوف يرافقه، ويحصل له على شروط من الشيخ بطي ليكون شخصاً مرحباً به فيها.

ج- في ظل رفض الشيخ، وشيوخ الساحل لأي اقتراح يتم تقديمه في المستقبل القريب لموقع ضابط بريطاني كوكيل ساسي في دبي، وحتى ولو لإقامة لفترة دورية، وكون إقامة محطة برق لاسلكية سوف تكون أقل حساسية من قبلهم، فإنه يمكن أن تقام تلك المحطة في بلدة الزوراء التي تقع بين عجمان وحميرة، مع إمكانية إقامة ميناء جديد لاستيراد البضائع وتوزيعها؛ وبحيث تعمل الحكومة البريطانية على إنشاء مجتمع من التجار الهنود والعرب المسالمين حوله، وتوفير الرعاية والحماية له حتى يصبح مركزاً مناسباً للتأثير، وتحقيق التحضر، والمدينة في المنطقة.

(R.O.R/R/15/1/235, 30/4/1911, P.P 116-120)

من جانبه اتفق الأميرال سليلد مع المقيم السياسي في بعض القضايا، التي منها عدم تأثير حادث دبي على الأوضاع العامة في دبي والساحل المتصالح، وخوف الصيادين من أن يؤدي تعيين الوكيل السياسي إلى التحقيق في طرق تعاملهم مع الصيادين الذين جُلهم من فئة العبيد. (R.D., 26/4/1911, P. 143)

ورأى أن أفضل طريقة لإخضاع المنطقة يكون بالمواصلة بإنشاء محطة البرق اللاسلكية كشرط من شروط الإنذار، وذلك لأن الشيخ إذا لم يلتزم بجميع تلك الشروط فإنه سوف يتسبب بمتاعب كبيرة للحكومة البريطانية في المستقبل، وخاصة في الوقت الذي سيكون فيه من الضروري أن تُجبر مجموعة من الشيوخ على قبول معايير وإجراءات محددة للسيطرة البريطانية لحمايتهم من القوى الأجنبية. كما أن هذا الأمر ليس فيه أي نوع من الصعوبة، فعلى الرغم من أن أعدادهم كبيرة إلا أنهم لا يحكمون إلا أعداداً قليلة من الرجال، ولا يوجد بينهم تلاحم، وكل بلد يتصرف حسب ما يحقق مصالحه، وباستقلال تام عما يعتقده الآخرون. (R.D., 26/4/1911, P.143,144)

ونبه في تقريره على أن القضية التي سوف تطفو على السطح قريباً هي قضية مصائد اللؤلؤ، فعلى الرغم من أن بريطانيا قد حافظت على نظام الصيد على ضفاف الشواطئ لمدة قرن تقريباً، وطالما ليس لديها أي نظام أو قانون ثابت تجاه القبائل العربية التي تستخدم الضفاف للصيد، وتعلم به القوى الأجنبية فإنه لا يمكنها أن تفرض سيطرتها على أية قوارب على الضفاف ترفع الأعلام الفرنسية أو الألمانية أو أية دولة أوروبية أخرى، وخاصة أن التقارير تشير إلى أن الشركات في كل من فرنسا وألمانيا تدرس ما إذا كانت مهمة صيد اللؤلؤ في الخليج العربي ذات فائدة باستخدام الحفارات، وجميع التقنيات الحديثة، التي إذا نفذت فإن عملها سوف ينتقل على نحو سريع إلى خارج الضفاف أو تلك المهمة. وبما أن القبائل العربية التي تصطاد في الضفاف تعتمد على نحو أساسي على حصاد مواسم الصيد لتأمين معيشتها لأن الزراعة والحرف غير ممكنة بالنسبة لهم، فإن دخول المنافسة الخارجية سوف يشكل خطراً على مصالح ورفاهية وعيش الغواصين من أبناء تلك القبائل الذين يعملون تحت إشراف وسيطرة بريطانيا. (R.D., 26/4/1911, P.144,145)

إن ما سبق يضع الحكومة البريطانية أمام خيارين الأول: وهو إيجاد إجراء إداري أو قانون ببطء وحذر من أجل أن يجعل القبائل العربية أكثر قبولاً للخضوع والحماية والإشراف البريطاني، والثاني: هو ترك القبائل لوحدها، وترك أملاكهم ليتم اكتشافها، واستثمارها من قبل الشركات الأجنبية، التي سوف لن تعنى أو تهتم بطبقة الملاكين التقليديين للضفاف، طالما بإمكانها تحقيق أرباح قدر المستطاع، وبالنسبة لبريطانيا سوف تخسر هيبتها واعتباراتها التي تمتلكها في المنطقة.

الخاتمة

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها ما يلي:

أولاً: وقع حادث دبي في صباح يوم 1910/12/24 بسبب اشتباه الضباط البحرينيين البريطانيين بوجود أسلحة مخبأة في منزلين من منازل رعايا الشيخ بطي بن سهيل في بلدة دبي، وتعود ملكيتهما إلى كل من ثاني بن خلف، والشيخ أحمد بن دلمك.

ثانيًا: لم يتمكن قائد السفينة البريطانية الرائد ج. ديك وفريقه بعد تفتيش المنزلين من العثور على الأسلحة المشتبه بوجودها، ولكن العملية أدت إلى وقوع اشتباكات بين الفريق البريطاني وسكان بلدة دبي، وعلى الرغم من حضور الشيخ بطي جزءًا من عملية التفتيش إلا أنها أسفرت عن مقتل أربعة بريطانيين، وجرح تسعة، في حين قُتل من سكان دبي 37 شخصًا.

ثالثًا: وجّه كل من المقيم السياسي في الخليج العربي، والقائد العام للأسطول البريطاني في جزر الهند الشرقية إنذارًا عقابيًّا للشيخ بطي بن سهيل بعد تحميله مسؤولية الحادث كاملاً، وقد تضمن الإنذار شروطًا قاسية كان من بينها إجبار الشيخ على نصب سارية للعدو والجزر في خور دبي، وتسليم 400 بندقية، ودفع غرامة مالية مقدارها 50000 روبية، واختيار مكان لإنشاء مكتب للبريد. وفي حال وافق على هذه الشروط فإنه سوف يتم تأجيل النظر في الشرطين الآخرين، وهما إنشاء محطة برق لاسلكية، والقبول بتعيين وكيل سياسي بريطاني في دبي.

رابعًا: استجاب الشيخ بطي للشروط الأربعة للتخلص من القبول بآخر شرطين، ولكن المقيم السياسي أصرَّ على تنفيذهما، ولم ينقذ الشيخ منهما إلا رفض نائب الملك في الهند، ووزير الخارجية لشؤون الهند اللذين اعتبرا أنهما غير مناسبين ومجحفين بحق الشيخ، وطلبهما تأجيل النظر فيهما إلى المستقبل.

خامسًا: دعت الحادثة الشيخ بطي إلى أن يطلب من الحكومة البريطانية أن تتساهل معه ومع رعاياه، وتخفيض الشروط المفروضة عليه حفاظًا على حياته وحكمه في دبي، وخاصة أن الحادث أدى إلى نفور رعاياه وتجاره؛ حيث غادر عدد كبير من الأهالي إلى الأراضي الداخلية من دبي، وانتقل عدد من التجار الإيرانيين والهنود إلى مينائي لجنة وبندر عباس الإيرانيين.

سادسًا: على الرغم من استجابة الشيخ بطي بن سهيل للشروط البريطانية، وحرصه على بقاء علاقات ودية مع الحكومة البريطانية إلا أن المقيم السياسي أوصى حكومته بضرورة إقامة محطة البرق اللاسلكية، وتعيين الوكيل السياسي في دبي، وذلك من أجل إحكام بريطانيا سيطرتها على دبي وسيخ الساحل العُماني، ومنع الدول الأوروبية من التغلغل والتسلل إلى مشيخات وإمارات الخليج العربي. كما اقترح القائد العام للأسطول أن تصدر الحكومة البريطانية قانونًا عامًا لتنظيم عملية صيد اللؤلؤ، وفرضه على دبي وإمارات الساحل حتى تحافظ بريطانيا على مصالحها، وتحفظ هيبتها، ويعطيها المجال للوقوف في وجه أية محاولة فرنسية أو ألمانية أو من أية دولة أوروبية أخرى للدخول في هذه التجارة وغيرها دون الرجوع إلى الحكومة البريطانية أنها صاحبة الحماية على الخليج العربي كله.

References

- Records of Dubai 1761-1970. (2000). Edited by Anita L. P. Burdett, U.K.: Antony Rowe Ltd, Volume 2:1905-1932, P.P 107-148.
- Records of The Emirates 1820-1958. (1990). Edited by Penelop Tuson, England: Redwood Burn Ltd, Volume 6:1909-1921, P.P 132-144.
- India Office Records, file No.: I.O.R./R/15/1/235, Qatar Digital Library, (B16) 9/50, 238 documents, P,P 1-223. www.adl.qa
- Anscombe, F. (2118). The Ottoman Rule in the Arabian Peninsula, Establishment of the Kingdom of Saudi Arabia and the Emirates of Kuwait and Qatar, Tripoli, Jarrous Press, P.P 16-113.
- Sinno, Abdel-Raouf (1998). "Britain's Agreements and Treaties with the Arab Gulf Emirates 1798-1916: Chapters from the Politics of Domination and Fragmentation", Journal of Arabs and the World History, Vol.:18, N.:174, Beirut, Arab Publishing House for Studies and Documentation.